مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

رياض الصانع يدعو لشطب أسماء المرشحين المشاركين بالفرعيات

رياض الصانع

صرح المحامي رياض الصانع مرشح الدائرة الثالثة بأنه بناء على المرسوم رقم 2001/447 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة الصادر يوم الثلاثاء الموافق 2011/12/20 والقانون 35 لسنة 1962 الصادر بشأن الانتخابات وقرار نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع الشيخ أحمد الحمود بتشكيل لجنة مراقبة انتخابات مجلس الأمة وتضم مراقبين من جمعيات المحامين والصحافة والشفافية وفي هذا السياق نصت المادة 45 من قانون الانتخاب رقم 35 من سنة 1962 (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد عن خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين).

مادة 3/45 «كل من أخل بحرية الانتخاب أو بنظام واستعمال القوة أو التهديد أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات».

مادة 5/35 «كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها وهي التي تتم قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد أو أكثر من بين المتمين لفئة معينة أو طائفة معينة».

إذا قيد المشرع بتجريم عمليات الانتخابات الفرعية لفترة الانتخاب وهي الفترة الممتدة بين صدور مرسوم دعوة الناخبين وفتح باب الترشيح الى يوم الانتخاب، لأن ما جرى من انتخابات فرعية في الدائرة الخامسة بين القبائل وأسفرت عن نجاح كل من بدر الدهوم وأحمد بن مطيع وعبدالله البرغش وماضي عايد الهاجري ومناور تقا العازمي وخالد السخير والصيفي مبارك ومحمد الحويلة ونايف المرداس. وان ما أكدته قبائل المطيري في الدائرة الرابعة انه ستجري انتخاباتها الفرعية يوم الثلاثاء لاختيار ممثليها، وان هذا من حيث الواقع يضر ابتداء من أبناء القبائل، حيث انه يبعد الاكفاء أصحاب الطموح الذي لا يكون لديهم أبناء عمومة أقارب أكثر منهم ويعطي الأولوية لمن هم عصبيتهم أكبر وإن كانوا أقل في القدرة من حيث العلم والخبرة، وهذا ما أدى الى استبعاد كثير من زملائنا رجال القانون والطموح والنشاط السياسي، كما أنه يضر بالمجتمع والدائرة، حيث ان هناك عددا قليلا من أبناء القبائل يرتبون عملية التصويت فيما بينهم ويجرون الانتخابات الفرعية ويلمون بها ويحرمون باقي الناخبين من امكانية تغيير النتيجة أو أي وجود لهم في المشاركة الانتخابية.

وبناء على ما سبق، فنحن مع تطبيق قانون تجريم الفرعيات بشتى أشكالها لأنه تحد علنا للقانون وهدم كيان القبيلة قبل الدولة ونستنكر جميع الممارسات غير القانونية التي جرت والتي ينتج عنها تمزيق ثوب الوطن والاعتداء على هيبته وضرب الدستور والقانون.لذلك يجب على وزارة الداخلية واللجنة المشكلة لمراقبة الانتخابات سرعة التحرك والحزم وتحديد المخالفين من المرشحين لمجلس الأمة وإحالتهم هم والمشاركين الى النيابة العامة.

أسيل العوضي: سنواصل العمل لمنح المرأة مكتسباتها الدستورية

د.أسيل العوضي

هنأت مرشحة الدائرة الثالثة د.أسيل العوضي جميع نساء الكويت على أولى بشائر إقرار قانون المرأة الإسكاني من خلال تسليم القرض الاسكاني الاول لإحدى المستفيدات من قانون المرأة الاسكاني يوم أمس الأول في مقر بنك التسليف والادخار.

وقد بينت العوضي أن قانون المرأة الإسكاني منح المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي والمرأة المطلقة والارملة وغير المتزوجة في حال بلوغها الأربعين عاما حق الحصول على قرض إسكاني أو سكن ملائم بقيمة ايجارية منخفضة. وأكدت العوضي ان اقرار قانون المرأة الاسكاني واقرار قانون لانشاء صندوق المرأة الإسكاني من خلال زيادة رأسمال بنك التسليف والادخار هي واجبات ملزمة لها ولزملائها النواب ممن عملوا على اقرارها ولم يكن هذا الأمر ليتحقق لولا جهود نيابية حثيثة ومستمرة من أجل منح المرأة الكويتية حقوقها الاساسية اسوة بالرجل.

وقد لفتت د.أسيل العوضي الى قصور حكومي في تطبيق قانون المرأة الاسكاني، إذ ينص القانون على مساواة المرأة بالرجل بينما نرى أن المرأة تحصل على 45 ألف دينار في الوقت الذي يحصل فيه الرجل على 70 ألف دينار منتقدة التعامل المزدوج والتفرقة بين المرأة والرجل رغم تساويها في حاجة السكن، مشيرة الى انها وزملاءها عملوا في نهاية المجلس الماضي على زيادة قرض المرأة ليتساوى مع الرجل، مشددة على ان هذا الموضوع سيكون أولوية في المجلس المقبل لانهاء التفرقة بين الرجل والمرأة في حق السكن. وقالت العوضيانها عملت مع زملائها في المجلس السابق على إقرار العديد من القضايا الأخرى المهمة للمرأة كنيل المرأة العاملة في القطاع الخاص حقوقا عادلة في قانون العمل في القطاع الاهلي ورعاية الطفل ودعم المرأة العاملة.

خلال ندوة حول "الاتصال والتسويق الانتخابي"

الوقيان: الانتخابات «سوق» والمرشح بحاجة لفهم أسس التسويق والاتصال الجماهيري

د.فارس الوقيان متحدثا خلال الندوة التي أقامها حول كتابه «الاتصال والتسويق السياسي في الكويت»

وصف د.فارس الوقيان الانتخابات بأنها «سوق» يقوم على مفاهيم التسويق والاتصال وإقناع الجماهير، والمرشحون بحاجة لفهم أسس الاتصال والتسويق ليتمكنوا من طرح أنفسهم بصورة يتقبلها الناخبون.وأضاف خلال ندوة حول كتابه الجديد «الاتصال والتسويق السياسي في الكويت» بالتعاون مع د.عبدالحميد الصراف مساء أمس الأول في مكتبة آفاق، أن البعض قد يشعر بالغرابة لاستخدام مصطلح السوق على العملية الانتخابية، ولكن الفهم الدقيق لهذا المفهوم يؤدي إلى زيادة الوعي السياسي لدى الناخبين والمرشحين.

وأوضح الوقيان أن «السوق الانتخابي» تكون فيه الأحزاب بمنزلة الشركات، والمرشح هو السلعة التي يراد الترويج لها، والمستهلك هو الناخب، وبالتالي فالعملية عملية تسويق، والمرشح الذي يسعى لتحقيق نجاح عليه أن يعرف كيف يسوق نفسه للناخبين، وهذه مسألة معقدة وفيها الكثير من التفاصيل، منها معرفة المستوى العلمي والاقتصادي والتركيبة الاجتماعية لأهالي الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها، وأن يعرف أهم المشكلات التي تمثل أولوية لهم وغيرها.

وأكد الوقيان أن هناك فروقات مهمة بين التسويق التجاري والتسويق السياسي أو الانتخابي تتمثل في أن التسويق التجاري هدفه تحقيق ربح شخصي، بينما في العمل السياسي يفترض أن يكون الهدف هو الصالح العام، أما التصور الأساسي لمفهوم التسويق فهو واحد في أي سوق.

واستغرب من إقدام بعض المرشحين على دخول الانتخابات دون دراسة للواقع ومعرفة فرص النجاح ومتطلبات أبناء الدائرة وما الخطاب الأنسب الذي يتناسب معهم.وقال الوقيان إنه في عام 2006 تلقى نقدا من بعض الأصدقاء بعد صدور كتابه «المواطنة»، وقيل له إنه «يؤذن في مالطا»، حيث ان مفاهيم المواطنة المدنية التي يدعو لها بعيدة عن واقعنا، ولكن اليوم الكل يستخدم مفهوم المواطنة المدنية وأصبح من المفاهيم الراسخة في ثقافتنا. وأكد الوقيان أن الأمر مشابه لمفهوم التسويق الانتخابي الذي سيصبح واقعا ومطلبا لكل المرشحين، وقال إن مصطلح «الدعاية السياسية» لم يعد مستخدما في الغرب بسبب ارتباطه بالحرب الباردة والحملات الإعلامية النازية، وأكد أن الاستخدام الصحيح للمفاهيم يؤدي إلى زيادة الوعي وتحسين العملية الانتخابية والممارسة السياسية.

يذكر أن كتاب «الاتصال والتسويق السياسي في الكويت» هو أول كتاب يتناول موضوع الحملات الانتخابية بصورة علمية ويطرح أهم الوسائل والنظريات الحديثة التي يحتاجها المرشحون والناخبون لفهم عملية الانتخابات والاستفادة من علم التسويق والاتصال الجماهيري.

● محمد هلال الخالدي

ماضي العايد: سأبذل قصارى جهدي لخدمة وطني وأبناء دائرتي

ماضي العايد

طالب مرشح الدائرة الخامسة ماضي العايد الحكومة بان تكون صادقة في تعاملها مع حل المشكلات العالقة والتي تمس المواطن من الدرجة الاولى وعلى رأسها الملف الصحي الذي أهملته بشكل كبير خصوصا في الدائرة الخامسة التي حتى الآن لا توجد مراكز خدمة تعمل على مدى الـ 24 ساعة بها. واضاف العايد في تصريح صحافي لقد مللنا الوعود الحكومية التي تعد كثيرا دون تنفيذ وعودها التي جعلت بلدنا يتخلف في شتى المجالات، مشيرا الى ان امام الشيخ جابر المبارك مسؤولية عظيمة يجب عليه تجاوزها خصوصا في المرحلة المقبلة التي تمر بها البلاد والازمات السياسية التي عاشتها خلال الحكومات السابقة ومجالس الامة السابقة.واكد انه سيعمل على خدمة الوطن والمواطنين وانه سيبذل قصارى جهده لخدمة ابناء الدائرة الخامسة فيما اذا وفقه الله تعالى في شرف تمثيلهم في مجلس الأمة المقبل، مضيفا ان عضوية مجلس الامة تكليف وليست تشريفا، مؤكدا انه يتشرف بالدفاع عن القضايا التي تمس المواطنين والتي اصبحت حبيسة الادراج منذ فترات من الزمن حتى وصل المواطن حالة من اليأس بسبب قلة الانجاز الحكومي التي تقاعست كثيرا في خدمة المواطنين، وتفرغت لقضايا لا تمس المواطنين بشكل مباشر وهي صراعاتها مع النواب فقط. ووعد العايد بتبني قضايا عديدة لامسها من خلال لقاءاته مع الشباب في الدائرة الخامسة والتي يأتي على رأسها مشروع غرب هدية السكني الذي سيكون من أولوياتي في مجلس الامة بعد التوفيق من الله سبحانه وتعالى، مطالبا الحكومة بأخذ موافقات الجهات النفطية والاسراع في توزيع الاراضي السكنية في غرب هدية بأسرع وقت ممكن لحل الازمة الاسكانية التي يعاني منها المواطنون.

رزقان: قضايا المواطن الأساسية لاتزال محل نقاش وجدال دون أن ترى حلولاً ناجعة

بدر رزقان الرشيدي

أكد مرشح الدائرة الرابعة بدر رزقان الرشيدي ان الدستور حدد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وان التأزيم ينشأ من الاخلال بمواد الدستور وعدم الاحتكام إليه، لافتا الى ان سوء العلاقة بين السلطتين في المجلس السابق بلغت حدا كبيرا من التدني بل وتدنت معها لغة الحوار وانقسام المجلس الى فريقين متناحرين يكيل كل واحد للآخر الاتهامات حتى رأينا التشابك بالأيدي بين اعضاء السلطة التشريعية انفسهم.

وقال الرشيدي ان مجلس يتعدى فيه مستوى الاختلاف في الرأي الى درجة التشابك بالأيدي لا يمكن أن يكون مجلسا منسجما وبالتالي لا يمكن ان يكون مجلسا منتجا وفاعلا.

وذكر الرشيدي ان قضايا المواطن الاساسية لاتزال محل نقاش وجدال دون ان ترى حلولا ناجعة، فالصحة شغلت الناس كثيرا والخدمات الصحية تسير من سيئ إلى اسوأ موضحا أنه «يجب ان يعاد تشخيص الوضع الصحي برمته».قال الرشيدي ان التعليم من القضايا المهمة والتي اهملت طوال السنوات الماضية حتى وجدنا ان الجامعة الوحيدة غير قادرة على استيعاب مخرجات التعليم العام كما حصل في الصف الأول من السنة الجامعية الحالية، مشيرا الى ان هذه القضايا لو وضعت لها استراتيجيات وبرامج ضمن خطة تنموية شاملة لما وجدنا انفسنا في مواجهة هذه المشاكل.

اليحيى: نحتاج إلى تطبيق القانون وسيادته

فيصل اليحيى

قال مرشح الدائرة الثالثة المحامي فيصل صالح اليحيى ان قرار خوض انتخابات مجلس الأمة لابد ان يكون استجابة لدعوتين رئيسيتين، دعوة تطلقونها أنتم – الناخبين – تطالبون فيها بان يخوض الانتخابات من ترتضونه نائبا عنكم ومن ترونه قادرا على التعبير عن تطلعاتكم وآمالكم، ودعوة أخرى يطلقها المرشح يعلن فيها عما يسعى الى اضافته وتقديمه للصالح العام.

واضاف: لقد لمسنا جميعا الحاجة الى تطبيق القانون وسيادته، واقتنعنا بأن هذا التطبيق العادل والنزيه للقانون هو السبيل الى تحقيق التنمية المنشودة، كما انه أداة فاعلة في حل مشكلاتنا وقضايانا التي ما كانت لولا الموازين والمعايير في ظل غياب دور القانون، موضحا ان الكويت وطن صاغ دستوره صياغة ترید للمواطن ان يتحمل جزءا رئيسيا من مسؤوليات تنمية وطنه، مبينا ان دور العملية الانتخابية يتجاوز حد الفوز والخسارة الى أفق نشارك فيه لخلق ثقافة جديدة لمجتمع يؤمن بمسؤولياته تجاه وطنه. وشدد على ان الكويت علمتنا في كل أزماتها على مر التاريخ انها تتقن صناعة نهارها في كل مرة من جديد، ولأنكم مصدر السلطات، كما نص الدستور في مادته السادسة، فقد قررت خوض انتخابات مجلس الأمة.

القلاف: الكويت ستتجاوز المرحلة غير المستقرة بوعي الناخبين وحرصهم على حسن اختيار ممثليهم

نوري القلاف

شدد مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الأمة نوري القلاف على ان الكويت ستتجاوز المرحلة غير المستقرة التي تمر بها بتكاتف ووعي أبنائها وحرصهم على استقرارها وتقدمها، داعيا الناخبين إلى حسن اختيار ممثليهم بعيدا عن أي اعتبارات ضيقة عائلية او قبلية أو طائفية وتقديم مصلحة البلاد على ما عداها عند اختيار من يمثلهم داخل مجلس الأمة.

واعتبر القلاف في تصريح صحافي ان المرحلة المقبلة في الكويت تحتاج إلى تغيير النهج السياسي الذي نسير عليه في السنوات الأخيرة، خصوصا لجهة وضع رئيس الوزراء في مواجهة أي أزمة مهما كانت صغيرة أو كبيرة من خلال التوجه مباشرة إلى استجوابه ووضع البلاد في حالة من التأزيم السياسي المستمر.

وقال القلاف ان التوجه لاستجواب رئيس الحكومة مباشرة عن أي قضية يجب أن يتوقف ويتم التعامل مع هذا الأمر وفق منطق الديموقراطية والدستور الذي حدد الصلاحيات والمسؤوليات للسلطة التنفيذية برئيسها ووزرائها، ومنح السلطة التشريعية حق المراقبة والمحاسبة، حفاظا على قيمة أداة الاستجواب الدستورية لكي تحقق ما أراده المشرع من ورائها من تقويم واصلاح.

وأضاف ان التدرج في أدوات المساءلة واختيار الوزير المسؤول بداية وصولا إلى رئيس الوزراء في حال عدم الاصلاح والمحاسبة للوزير المسؤول، يعكس الرقي في ممارسة الديموقراطية والحرية التي منحها الدستور لجميع المواطنين أفرادا ونوابا، مشددا على ضرورة ان يتحمل كل مسؤول تبعات ممارساته وسياساته خصوصا الوزراء وعدم تحميل جميع مسؤوليات السلطة التنفيذية لرئيس الحكومة بشخصه.

ورفض القلاف أسلوب النزول إلى الشارع الذي شهدته الكويت أخيرا مع ما انطوى عليه من ممارسات وتحركات عشوائية من اقتحام لمجلس الأمة وكلام مس كرامات وذمم المسؤولين والوزراء، محذرا من أن السير في هذا الطريق قد يجر إلى فتنة مقيتة بين أبناء الشعب الواحد بسبب التصرفات المتهورة وغير المحسوبة للبعض وبينهم نواب سابقون يفترض انهم القدوة والأحرص على مصلحة البلاد وحفظ أمنها واستقرارها.

وأشار إلى ان ما يحاول البعض أن يصوره من تحركات في الكويت على انه يشبه ما يجري في الدول الأخرى من تظاهرات تواجه بقمع حكومي مرفوض تماما الحديث عنه، منبها الى ان الربيع العربي يأتي ضمن خطط قديمة ـ جديدة للسيطرة على الوطن العربي من خلال ابقائه مشتتا ومجزءا، مشيرا في هذا الاطار إلى ان هذا الأمر يعود الى أكثر من قرن مضى وتحديدا عام 1907 من خلال تقرير بريطاني آنذاك توج بعدها باتفاقية سايكس بيكو الاستعمارية التي قسمت المنطقة بين الدول الكبرى.

المزين: ضرورة تعديل التركيبة السكانية والحد من العمالة الهامشية

فيصل المزين

أكد مرشح الدائرة الثالثة فيصل المزين ان من أهم أسباب ترشحه للانتخابات المقبلة هو ما شهدته السلطتان التشريعية والتنفيذية في الآونة الأخيرة من احداث مؤسفة منها فضائح الإيداعات المليونية والفساد السياسي وجريمة اقتحام مجلس الأمة وتدني لغة الحوار وما تسبب فيه كل ذلك من إساءة للكويت والكويتيين، الأمر الذي خلق رغبة لدى الرأي العام في التغيير ودعا المزين الى ضرورة ان تكون هناك علاقة تناغمية مبنية على التعاون بين السلطتين دون تدخل اي سلطة في اختصاصات الأخرى بعيدا عن محاولات الثأر لطرف من الطرف الآخر، على ان يسعى كل نائب يصل الى البرلمان الى إنجاز الرؤى والأولويات التي تحقق المصلحة العامة للوطن والمواطن، منتقدا من يدعي من المرشحين ان لديه برنامجا انتخابيا، مشيرا الى ان الأحزاب هي التي تضع برامج انتخابية لإنجازها اما نحن في الكويت فليس لدينا أحزاب رسمية. كما أكد المزين ان من أولوياته السعي لإقرار عدة قوانين منها كشف الذمة المالية وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وتبني ملف التنمية، داعيا في هذا الصدد الى تعزيز التعاون بين السلطتين.

وشدد على أهمية تعديل التركيبة السكانية في البلاد من خلال الحد من العمالة الهامشية والإبقاء على العمالة الفنية المتخصصة التي تحتاج إليها منشآت الدولة الحكومية والأهلية، فضلا عن خلق بيئة جاذبة للشباب الكويتي للانخراط في العمل الحر وتشجيع اقامة المشاريع الصغيرة.